

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

- 2 - وقال أيضاً: «تجب الزكاة على الكافر وان لم يصح منه أدائها، أما الوجوب، فلعنوم الأمر. وأمّا عدم صحة الأداء، فلان ذلك مشروطٌ بنية القرية ولا تصح منه. ولا قضاء عليه لو أسلم؛ لقوله(عليه السلام): «الإسلام يجب» ما قبله»([522]). 3 - قال الفاضل الآبي بعد قول المحقق: «وإذا أسلم الذمي قبل الحول سقطت الجزية...»: «القول بالسقوط للشيخين في النهاية والمقنعة ويدلّ عليه قوله (عليه السلام): «الإسلام يجب» ما قبله...»([523]). 4 - قال السيد الطباطبائي اليزدي: بالنسبة إلى الكافر إذا استطاع: «... ولو زالت استطاعته ثم أسلم لم يجب عليه على الاقوى، لأن الإسلام يجب» ما قبله، كقضاء الصلاة والصيام، حيث إنه واجب عليه حال كفره الأداء، وإذا أسلم سقط عنه...»([524]). الاستثناءات: ذكروا للقاعدة استثناءات عديدة بعضها متفق عليه وبعضها مختلف فيه: - أ - الاستثناءات المتفق عليها: 1 - حقوق الناس المادية: والمراد منها حقوق الناس المعترف بها في جميع الأديان والأعراف كالديون وضمان المغصوبات والمتلفات ونحوها، فإنّ من كان مديوناً لشخص